PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Karama**
DATE:	**28-February-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**50,000**
TITLE :	**Counterfeit HCV drug disaster, in a similar vein to deadly dehydration solution crisis**
PAGE:	**09**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Wesam Hamdy**

كارثة أدوية " فيروس سى " مضروبة على طريق محاليل الجفاف القاتلة

الهارفونى المصرى فى الأسواق و" الصحة" و" الإدارة المركزية للصيادلة" أخر من يعلم و تشغيلة وزارة الصحة لم يبدأ العلاج بها

عقب الانتكاسات التى تعرض لها مرضى فيروس سى نتيجة تناولهم العلاج الثلاثى أو الثنائى، الأمر الذى اضطر وزارة الصحة فى وقف البروتوكول العلاجى، وانتظار العقار الجديد الذى يسمى بالهارفونى المصرى الذى علق ١٢ مليون مريض، أمالهم فى الشفاء بعد العلاج به.

إلا أن العقار الجديد دخل مبكراً فى مرمى الشبهات، عن طريق ما اثير من تداول العقار الجديد بكميات ضخمة داخل الأسواق ومخازن الدواء والصيدليات وعيادات الأطباء، الأمر الذى رجح الخبراء بأن تكون الكميات التى توزع بهذه الطريق تمت فى الخفاء دون علم من وزارة الصحة أو تفتيش ورقابة من الرقابة الدوائية وما اكده الدكتور طارق سالمان مدير الادارة المركزية للصيادلة بأن احتمال أن يكون الدواء مضروب.

دخل عقار الهارفونى فى التصنيع عن طريق إنتاج الشركة لتشغيله العقار المكونة من ١٠ الاف عبوة، على أثرها تم التعاقد على استيراد المادة الخام، ودخول الدواء فى منافسة تابعة لوزارة الصحة.

ويعتبر الهارفونى ، وهو الدواء الوحيد الذى يمكن أن يؤخذ منفردا، فهو أقراص العبوة مكونة من ٢٨ قرصا، يتناوله المريض دونما أية إضافات كما كان الحال فى البروتوكولات العلاجية السابقة مع البوفالدى الذى كان يؤخذ معه فى كورسى علاجى ثلاثى مع الأوليسيو، أو الانترفيرون والريبافيرين.

المعلومات المتاحة لنا أنه على الرغم من أن الهارفونى المصرى مخصص لوزارة الصحة مناقصات ما يمنع بيعه حر داخل الصيدليات أو مخازن الدواء أو حتى داخل العيادات إلا أننا فوجئنا بسيل من الإعلانات على عقار الهارفونى الجديد على صفحات الأنترنت وفى مختلف المحافظات " طنطا وكفر الشيخ والمنصورة والمنوفية وبيلع فى المخازن بأقل من سعره التى حددته وزارة الصحة ١٦٠٠ جنيه.

ليكون سعره من المخازن بأقل ١٠٠ جنيه، أما داخل العيادات بأقل ٢٠٠ جنيه، محرر "الكرامة" أجرى اتصالا مع أرقام التليفون المدون أسفل الإعلان، ليفاجئ بأن العقار "الهارفونى المصرى" موجود بكل سهولة وأن البائع موجود فى ميدان التحرير، بسعر ١٤٠٠ جنيه للعبوه.

ولم ينته الأمر عند هذا الحد، بل توغل العقار إلى بعض المحافظات، بل وأمكن الحصول على ٢٠٠٠ عبوة بخصم كبير، و طبيب فى الهرم يوفر الهارفونى بـ ١٢٠٠ جنيه، بخلاف مخازن فى طنطا تتولى عمليات البيع.

وتواصلنا مع أحد مندوبى الإعلان عن الدواء، وليبدأ جئنا بأن الكميات من الهارفونى متوافرة، ويمكننا الحصول على ٢٠٠ علبة هيتيرو سوفيربلس "هارفونى" مصرى بـ ١٤٠٠ جنيه فقط للعلبة المكونة من ٢٨ قرصا، ووعدنا المندوب بإجراء خصم مغرى.

ومن جانبه استنكر المركز المصرى للحق فى الدواء، وجود مثل هذه الأدوية، ما يعنى وجود شبهة فساد حول وجود دواء مسجل مناقصة داخل وزارة الصحة ونجده يباع فى الأسواق والصيدليات وداخل عيادات الأطباء.

وخاصة أن "الهارفونى المصرى" الذى ينتظره المريض المصرى لأنه أول دواء لمرضى فيروس سى" يؤخذ منفردا، لكن تسريبه المنتج للأسواق يثير علامات استفهام كبرى ويثير العديد من الاحتمالات..

مضيفا بأن الاحتمال الأول هو قيام الشركة نفسها بعمل تشغيله إضافية فى الخفاء بعيد عن الرقابة الدوائية ووزارة الصحة وتسريبها للمخازن والصيدليات وبعض الأطباء، ما يجعل غش الدواء أو التلاعب فى المادة الخام أوحتى إجراء على الاشتراطات الرقابية على العقار، ويجعل فرص احتمال إنتاج المصنع الاف العبوات الجديدة تحمل نفس أرقام التشغيل وأن هذه الجرعات غير مطابقة للمواصفات مسألة غير مقترنة بالواقع العلمى أو العملى وخاصة فى الشركات وإذا فرض أن الكلام الدارج معقول فتكشف وضع كارثى أكثر التلاعب فى المادة الخام.

أو تكون مستشفى ما قد تعاقدت على كمية ضخمة مع وزارة الصحة، وتم بيع الكمية للأطباء، ومخازن الدواء، ويطالب الدكتور محمود فؤاد المدير التنفيذى للمركز" بأن تراجع وزارة الصحة موافقاتها الاستيرادية للمادة الخام التى دخلت بغرض تصنيع العبوات لصالح الشركة التى تم التعاقد عليها مع الشركة المصنعة حتى لا تتكرر مأساة بنى سويف، ومحاليل الجفاف التى تسببت فى قتل أطفال.. فإذا كانت الشركة استوردت ١٠ كيلو جرام مادة خام، ما يكفى لإنتاج ١٠٠ ألف عبوة وهى الكمية المتعاقد عليها بين الشركة ووزارة الصحة، فما مصير الكميات التى تباع فى الأسواق

ويعلن عليها عبر شبكات التواصل الاجتماعى.

ويذكر أن وزارة الصحة كانت قد تعاقدت مع شركة "هارمت" الشريك مع شركة هيتيرو الهندية التى كان قد افتتح مصنعها وزير الصحة السابق الدكتور عادل عدوى منذ ٦ شهور

كما تواصلنا مع أحد أطباء هيئة الرقابة الدوائية، الجهة المتوط بها الرقابة على جميع الأدوية التى تعالج بها المصريين، وأفادنا حول ما يثار من احتمال إنتاج المصنع الاف العبوات الجديدة تحمل نفس أرقام التشغيل وأن هذه الجرعات غير مطابقة للمواصفات مسألة غير مقترنة بالواقع العلمى أو العملى وخاصة فى الشركات وإذا فرض أن الكلام الدارج معقول فتكشف وضع كارثى أكثر خطوره فى صناعة وتحضير الدواء فى مصر.

موضحا أنه بعد حصول شركة ما على مطابقة لعينة مستحضر ما وبعدها تتولى إنتاج عبوات إضافية بنفس أرقام التشغيلة مما يهدد مصير الدواء فى مصر ويضع كل الأدوات الرقابية ويفتح باب إنتاج الأدوية الغير مطابقة للمواصفات على مصراعية لكل شركات الدواء.

أما خط إنتاج دواء فى أحد المصانع ليكشف لنا الواقع، بأن خط الإنتاج المصنع مستحضر ما يحمل هذا الخط رقم التشغيله والتى تتكون من ٥ الاف الجرعات حسب القدرة الإنتاجية . وبطريقة إليكترونية يتم غلق خط الإنتاج عند انتهاء آخر عبوة من التشغيلة التى تحمل أرقاما سرية يتم غلق خط الانتاج بحيث لايمكن استخدامه لأية عبوات إضافية وإلكترونيا يعطى أرقاما جديدة لتشغيله جديدة لمستحقر دوائى جديد.

والنظام السابق يتم تطبيقه أثناء عمليات التصنيع فى المصانع والشركات والأهم، بأنه يتم مراجعته والموافقة عليه والإشراف بصورة دورية من قبل لجان ثلاثية مشكلة من أحد أعضاء الرقابة الدوائية وعضوين من شئون الصيدلة ووزارة الصحة تحت رئاسة مدير إدارة الصيدلة فى المحافظة التى يتبع لها الشركة أو المصنع.

وسام حمدى